1- إسم ولقب الباحث: ملاح عدة؛
المؤهل العلمي: السنة الرابعة دكتوراه علوم؛
تخصص الباحث: علوم إقتصادية –إقتصاد دولي-
الجامعة الأصلية: جامعة بشار؛
الهاتف: 07.82.81.29.59
البريد الإلكتروني:adda55@windowslive.com

2- اسم ولقب: صالحي ليلى؛
المؤهل العلمي: السنة ثانية دكتوراه ل.م.د؛
الجامعة الأصلية: جامعة مستغانم؛

عنوان الورقة البحثية: " المزارع الأسرية ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر" **الموسوم في إطار الملتقى الوطني بعنوان: "حوكمة الشركات العائلية والتنمية المستدامة في الجزائر".**

المحور السابع: دور حوكمة الشركات العائلية في تحقيق التنمية المستدامة.

الملخص: نسعى من الورقة البحثية إبراز أهمية المقاولاتية لخلق مؤسسات عائلية لاسيما المزارع الأسرية التي تستحوذ على نسبة كبيرة من انتشارها في الجزائر وقد أثبت عدة دول كثيرة نجاعة المؤسسات العائلية ودورها الريادي في امتصاص البطالة وخلق قيمة مضافة مع ضرورة تبنيها للطابع الإبتكاري لضمان ديمومتها و استمراريتها. وتوصلنا في الأخير إلى دور المزارع الأسرية الفعال في المساهمة في التنمية المستدامة في الجزائر.

Abstract: The paper seeks to highlight the importance of entrepreneurship to create family institutions, especially family farms, which have a large proportion of their spread in Algeria. Many countries have proved the efficiency of family enterprises and their leading role in absorbing unemployment and creating added value with the need to adopt the innovative character. Finally, we have reached the role of effective family farms in contributing to sustainable development in Algeria.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الأسرية، المقاولاتية، الابتكار، التنمية المستدامة، المزارع الاسرية.

Keywords: family enterprises, entrepreneurship, innovation, sustainable development, family farms.

مـــــــقدمـــــــــــــــــة:

لقد تغيرت النظرة إلى الابتكار في وقتنا الحاضر كثيرا، فقد أصبح يعتبر معيارا يحدد على أساسه درجة تقدم الأمم ورقيها، بل أبعد من ذلك أصبح ينظر إليه على أنه مصدر الثروة و تحقيق القيمة المضافة و عامل مهم في رفع عجلة التنمية الاجتماعية و الاقتصادية خاصة في الدول

النامية التي لا حول لها ولا قوة على المنافسة في ظل بيئة دولية تعتد بالمزايا التنافسية لضمان البقاء و الصمود على الخارطة الاقتصادية.

ولعل أيسر وأنسب طريق للدول النامية عامة و الجزائر بصفة خاصة هو التركيز على القطاع الفلاحي بغية ضمان الأمن الغذائي على الأقل الذي يعد جزء لا يتجزأ من الأمن القومي هذا على المدى القصير و محاولة النهوض بهذا القطاع و تطويره على المدى المتوسط و الطويل، بما يكفل للجزائر ولوج أسواق التصدير تحقيقا لمبدأ التنويع الاقتصادي خارج مجال المحروقات.

وإذا تمعنا في هيكل القطاع الفلاحي الجزائري نجد الهيمنة الواضحة للفلاحة العائلية أو ما تصطلح على تسميته منظمة الأغذية العالمية FAO بالزراعة الأسرية بحيث تشغل ما نسبته 70% من مجموع المساحة الزراعية المستغلة.

هذا من جهة ومن جهة أخرى نجد أن الجزائر تسعى لتمكين الشباب وإقحامه في مجال المقاولاتية التي أثبت تجارب ناجحة لدول كثيرة نجاعتها و دورها الريادي في امتصاص البطالة وخلق قيمة مضافة مع ضرورة تبنيها للطابع الإبتكاري لضمان ديمومتها و استمراريتها . وبناءا على هدا التقديم يتجلى التساؤل التالي:

كيف يمكن إعادة صياغة المزارع الأسرية ووضعها في إطار مقاولاتي مع اعتماد الابتكار كإستراتيجية لضمان استمراريتها؟

1- المقاولاتية وعوامل نجاحها:

1-1- تعريف المقاولاتية: يعتبر Gartner المقاولاتية على أنها ظاهرة تنظيمية تتم من خلال إنشاء منظمات جديدة يقوم من خلالها المقاول بتجنيد و تنسيق الموارد المختلفة من معلومات ، موارد مالية، بشرية، وذلك من أجل تجسيد فكرة في شكل مشروع مهيكل و أن يكون قادرا على التحكم في التغيير و مسايرته من خلال أنشطة مقاولاتية جديدة. واعتبر shane وvenkatarmen المقاولاتية استغلال الفرص لأنها نلك العملية التي يتم من خلالها اكتشاف و تثمين و استغلال الفرص التي تسمح بخلق منتجات و خدمات مستقبلية. كما اعتبرها Bruyat ازدواجية بين الثنائية (الفرد- خلق القيمة) أي أن المقاولاتية تتمحور حول دراسة العلاقة التي تربط بين الفرد و القيمة التي أنشأها.

للإلمام بتعريف المقاولاتية لا يمكن الفصل بين الاعتبارات الثلاثة السابقة كونها مكملة لبعضها البعض، و بصفة عامة يمكن تقديمها على أنها : **مجموعة نشاطات يتم من خلالها إنشاء مؤسسة ذات طابع تنظيمي من خلال استغلال الفرص المتاحة من طرف فرد يتمتع بخصائص معينة من أجل تجسيد فكرة مبدعة و بالتالي خلق قيمة**[1]

1-2- عوامل نجاح المقاول في إدارة المشاريع: تنحصر أهم عوامل نجاح المقاول في النقاط التالية:

1-2-1- وجود الفرصة الاستثمارية الحقيقية: و هناك طريقتان لتحديدها**: الأولى** تعتمد على مقاربة أن السوق بحاجة دائمة ومستمرة إلى سلع جديدة أكثر جودة وأقل سعر وهو ما يعرف **"بالتوجه الإنتاجي"** إلاّ أن هذا الاتجاه صعب خاصة في وجود منافسة من شركات كبرى وأكثر خبرة. **والثانية:** فهي " التوجه السوقي" أي اقتناص الفرص من خلال بحوث التسويق ويتم ذلك إمّا

بالبحوث الميدانية من خلال المقابلات مع العملاء، أو عن طريق البحث المكتبي الذي يعتمد على البيانات الموجودة في الكتب والدوريات العلمية والجهات الرسمية.

1-2-2- القدرة الإدارية: أيّ أنّ يملك المقاول قدرا من المهارة يربط من خلالها بين إلمامه بمجال النشاط الذي يعمل فيه وكذا الأنشطة القريبة منه وبين الأهداف التي يسعى لتحقيقها رفقة فريق عمله الذي ينبغي أن يحسن إدارة موارده ومواهبه بما يخدم مصلحة المشروع.

1-2-3- توفير التمويل المناسب والكافي: لا يتأتى هذا إلا بالدراسة الدقيقة للمشروع التي يتم من خلالها تحديد رأس المال اللازم والطريقة الأنسب للحصول عليه.

1-2-4- القدرة على تطبيق الأساليب الحديثة: أي القدرة على تطبيق واعتماد الأساليب الحديثة في مجال الإنتاج والتسويق للاستفادة من مزايا تخفيف تكلفة الإنتاج وزيادة الفرص في الحصص السوقية، لذا نجد أن المؤسسات الصغيرة خاصة الحرفية منها التي تعتمد على أساليب تقليدية ترتفع تكاليف إنتاجها مما ينعكس على ارتفاع أسعارها وبالتالي تراجع مبيعاتها الأمر الذي ينتهي بها في نهاية المطاف إلى خروجها من النشاط كلية.[2]

1-3- مواصفات يجب توفرها في شخص المقاول: حسب روبرت بابين R.Papin هناك تنوع كبير في الجوانب الواجب توفرها في المقاول الناجح فليس بالإمكان اقتراح وصفة تسمح بالقول أنه لدى شخص ما مزايا المقاول الناجح أم لا ولكن هناك حد أدنى من الصفات التي ينبغي توفرها لدى الشخص صاحب الفكرة والتي يمكن حصرها في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): مزايا المقاول الناجح.

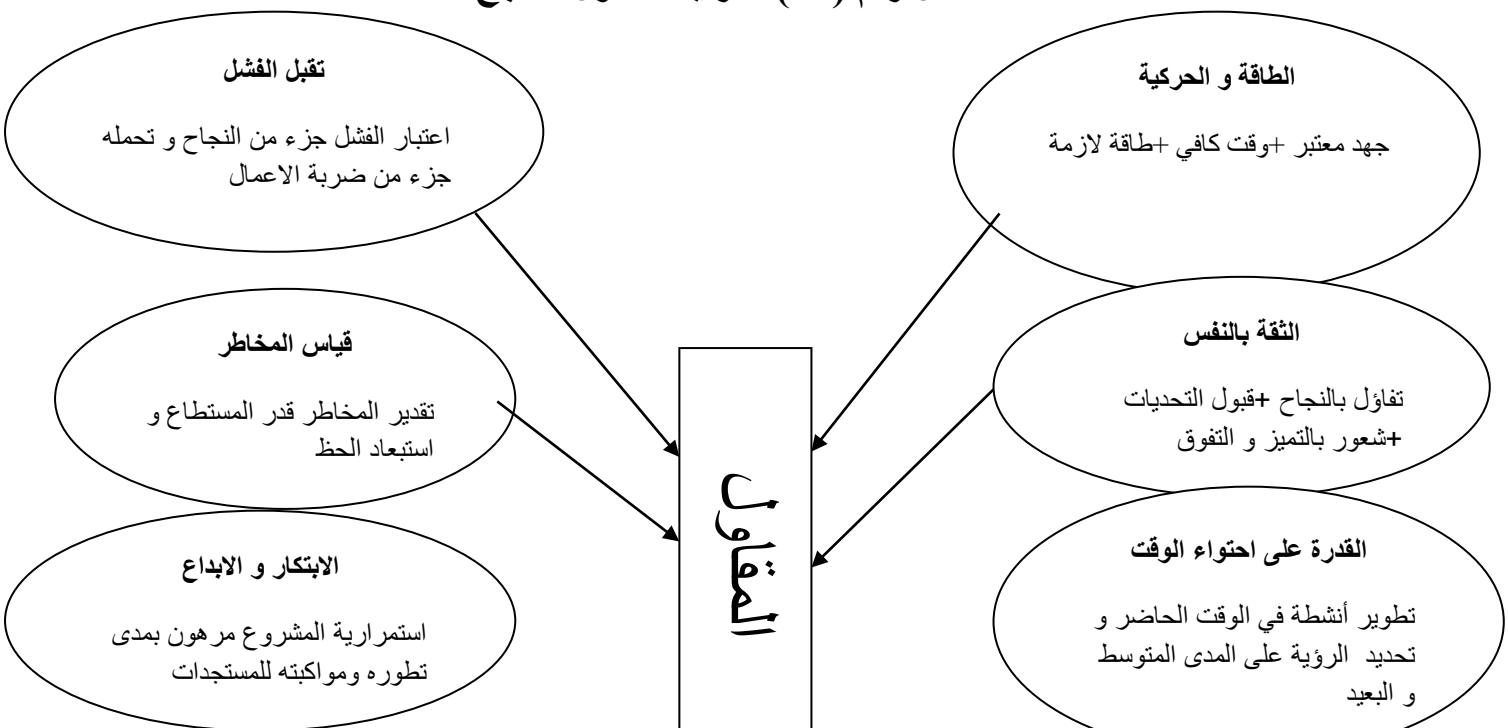

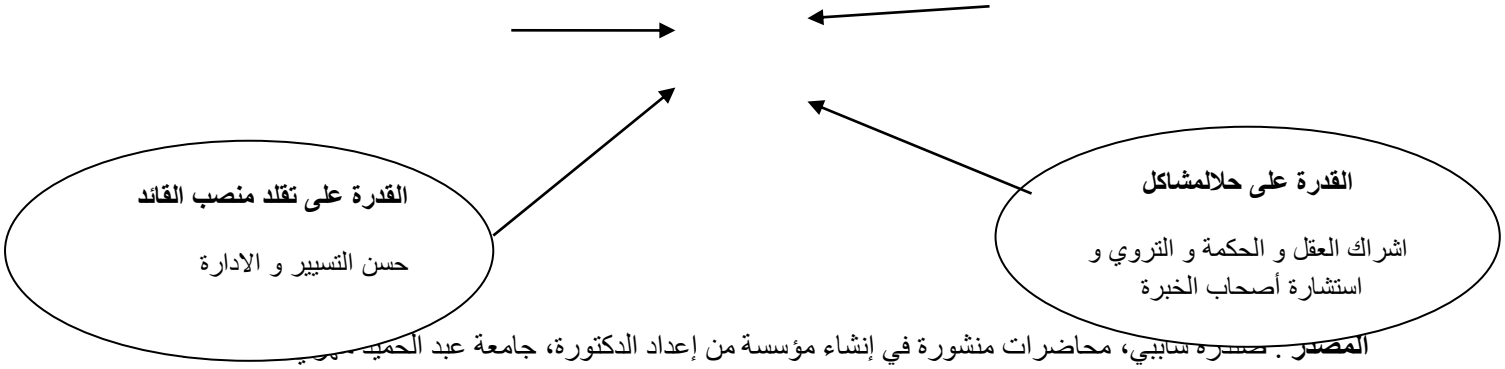

المصدر: صدره سابقي، محاضرات منشورة في إنشاء مؤسسة من إعداد الدكتورة، جامعة عبد الحميد [illegible]

2- الزراعة الأسرية مفاهيم وأرقام:

2-1- تعريف الزراعة الأسرية (الفلاحة العائلية): احتفلت اللجنة التوجيهية الدولية للسنة الدولية للزراعة الأسرية في 2014، واستنبطت التعريف المفاهيمي التالي للزراعة الأسرية: الزراعة الأسرية هي وسيلة تنظيم الإنتاج الزراعي، والحرّاجي ومصايد الأسماك والرعي، وتربية الأحياء المائية التي تدار وتشغل بواسطة الأسرة وتعتمد بصورة غالبة على عمل الرجال والنساء داخل الأسرة، إن الأسرة والمزرعة مرتبطان وتتطوران معا وتجمعان وظائف اقتصادية وبيئية واجتماعية وثقافية. على الرغم من عدم وجود اتفاق عام وشامل على مقومات المزرعة الأسرية فإن الكثير من التعريفات تشير إلى عوامل ذات صلة بالملكية والإدارة و استخدام العمالة و الحجم المادي أو الاقتصادي.[3] تحتل المزارع الأسرية مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في العالم، حيث يوجد في العالم أكثر من 570 مليون مزرعة منها أكثر من 500 مليون مزرعة أسرية، وتسهم مساهمة كبيرة في توفير الغذاء العالمي بحيث تلبي احتياجات 2.6 مليار شخص من الغذاء في العالم.[4] كما تمثل الفلاحة العائلية أكثر من وسيلة إنتاج بل هي نمط تنظيمي ينتقل من جيل إلى جيل وتعتمد منظومات الإنتاج في معظمها على عمل و رأس مال الأسرة.[5] يمارس عادة أفراد الأسرة نمط الإنتاج الزراعي بغرض تحقيق الاكتفاء الذاتي لها والتقليل من الاعتماد على الأسواق في الحصول على المنتجات الغذائية الاستهلاكية، كما أنها ترتبط وتتكامل مع الصناعات الغذائية الأسرية الصغيرة الأخرى لإضفاء قيمة إضافية على هذه المنتجات، وتعمل على تسويق الفائض منها لتدعيم مداخليها.[6]

2-2 توزيع المزارع الأسرية حول العالم : من بين 570 مليون مزرعة في العالم يوجد نحو 75% منها في آسيا: فتستأثر الصين والهند بنسبة 59%، وتوجد نسبة 9% في بلدان أخرى من شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادي، و6% في بلدان الجنوب الأسيوي، وتوجد 9% فقط من مزارع العالم في إفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، ونسبة 7% في أوروبا وآسيا الوسطى. إن الأغلبية الكبرى من هذه المزارع هي مزارع صغيرة، وتعتبر المزارع غالبا صغيرة عندما تقل مساحتها عن هكتار واحد أو هكتارين. ووفقا لبيانات التعداد (الإحصاء) الزراعي من عينة كبيرة من البلدان، فإنّ نسبة 72% من المزارع تقل مساحتها عن هكتار واحد، و12% من البلدان بين هكتار واحد وهكتارين، وإذا افترضنا أنت هذا التوزيع يمثل أحجام المزارع في جميع أنحاء العالم، فيمكن تقدير أن هناك 400 مليون مزرعة تقل مساحة الواحدة منها عن هكتار واحد، و475 مليون

مزرعة تقل مساحة المزرعة منها عن هكتارين. ومن غير الممكن تقدير أرقام المزارع العالمية أو الإقليمية من حيث فئة الحجم التي تقل عن هكتار واحد، وذلك بسبب نقص البيانات بالنسبة لعدد من البلدان. ومع ذلك فإن في الكثير من البلدان تمثل المزارع التي تقل مساحة الواحدة منها عن نصف هكتار في إفريقيا تصل إلى 57% من رواندا، 44% في اثيوبيا، 13% في تنزانيا و11% في السينغال و10% في الموزنبيق، أما في أمريكا اللاتينية فالأنصبة هي 6% في البرازيل و2% في فنزويلا.[7]

3-3-**الزراعة الأسرية ونمو الإنتاجية المستدامة** : تحتل المزارع الأسرية موقعا مركزيا بالنسبة لنمو الإنتاجية المستدامة في الزراعة كون كثير من الدول وخاصة ذات الدخل المنخفض والمتوسط والمزارع الأسرية متوسطة الحجم، تحتل نصيبا كبيرا من الأراضي الزراعية وهي مسؤولة عن جانب كبير من إنتاج الأغذية محليا لذلك فهي لا غنى عنها لكفالة استدامة الإنتاج. فلا يمكن للنموذج القديم للزراعة المعتمدة على المدخلات الكثيفة، ولا الاعتماد على الممارسات التقليدية وحدهما أن يحلا المشكلات المستقبلية لنمو الإنتاجية المستدامة في مواجهة تغير المناخ، ذلك أن نمو الإنتاجية في المستقبل في مجال الزراعة يجب أن يبنى على التكثيف المستدام.

إن ممارسات التكثيف الزراعي المستدام هي تقنيات تنتج المزيد من المخرجات من نفس مساحة الأرض، بينما تقلل من تأثيرات البيئة السلبية، وتعزز رأس المال الطبيعي، وتدفق الخدمات البيئية، ويندرج الكثير من هذه الممارسات في فئة الإدارة المستدامة للأرض، مثل حفظ التربة وتحسين إدارة المياه، وتنويع النظم الزراعية. كما أن التكنولوجيات التي تزيد من الغلات التقليدية بدرجة أكبر مثل: سلالات البذور المحسنة، والأسمدة العضوية هي خيارات قيّمة خاصة إذا تم استخدامها بكفاءة. وتشمل التكنولوجيات والممارسات المستدامة التي اعتمدت بالفعل وتمخض عنها مكاسب إنتاجية كبيرة لدى البلدان النامية مثل الزراعة البيئية , وجمع المياه وإعادة التدوير ،الإدارة المتكاملة للآفات، وكذلك التكنولوجيا الواعدة بالنسبة لتحسين مقاومة المحاصيل للآفات والظروف الجوية القاسية، وتقليل ثلوث الأغذية ومع ذلك يحتاج المزارعون إلى التشجيع والمرافقة لتطبيق مثل هذه الممارسات. ولعل أهم سبيل لتمكين المزارع الأسرية من الصمود وإحداث التطور هو إيلاء اهتمام أكبر للإرشاد الزراعي وتقديم خدمات المشورة فعن طريق تيسير حصول المزارعين على المعلومات بتمكين هؤلاء من تضييق الهوة بين الإنتاجية الفعلية والإنتاجية المنشودة. وعليه وجب على صناع السياسات الزراعية في الدول النامية تبني منهج الاستثمار في الإرشاد الفلاحي كونه أيضا يمكن الفلاحين من:

- ✓ إختيار أمثل توليفة من المحاصيل ومن الإنتاج الحيواني؛
- ✓ زيادة فرص الوصول إلى الأسواق.
- ✓ إضافة قيمة إلى المنتجات وتحسين أنشطة التجهيز داخل المزرعة.
- ✓ استخدام ممارسات الإدارة والإنتاج الأكثر كفاءة.
- ✓ زيادة الدخل وتحسين مستوى الرعاية للأسر المزارعة.
- ✓ تحسين إدارة الموارد الطبيعية.
- ✓ التصدي للتغيير المناخي والتهديدات البيئية الأخرى.

- ✓ التكيف مع المخاطر وزرع الثقة في نفوس الفلاحين.

تعريف الفلاحين بمنظمات المنتجين والمنظمات غير الحكومية العاملة في المجال.[8]

3- الابتكار الزراعي والفلاحة العائلية:

3-1- الابتكار كسبيل للتحول من الزراعة الأسرية إلى الزراعة التجارية : إن اندماج المزارع الأسرية في الأسواق المحلية، الوطنية أو الدولية أمر أساسي ولا يتأتى ذلك إلا بزيادة الإنتاجية والابتكار لأن المشاركة في الأسواق والأخذ بأسباب التكنولوجيا أمران شديدا الارتباط ببعضهما البعض فالتكنولوجيات تساعد الفلاحين على ولوج الأسواق عن طريق تمكينهم من إنتاج فائض قابل للتسويق بينما توافر فرص السوق تزودهم بحوافز لزيادة إنتاجهم أو لتغيير أنماطه وذلك لأجل إضافة قيمة لهذا الإنتاج. وهكذا فإن الأسواق تؤثر بقوة على التكنولوجيات والممارسات التي يتبعها الفلاحون. إنّ الارتباطات بين دخول السوق والابتكار تكتسب أهمية زائدة مع تغيير نمو الدخل والتحرر من القيود الاقتصادية وهي الظروف التي تعمل في ظلها المزارع الأسرية الصغيرة. إن الطلب على المنتجات ذات القيمة العالية وتزايد أهمية إدماج صغار المزارعين في سلاسل القيمة والتجارة يمكنه أن يحفز الطلب على منتجات صغار المزارعين وأن يوفر حوافز للابتكار بينما حالات الفشل في السوق وتقلب الأسعار يمكن أن تكون مثبطات رئيسية للاستثمار من جانب المزارعين الأسريين. وعليه فإن التحول إلى الزراعة التجارية يستلزم التركيز على الابتكار التقني بالإضافة إلى ضرورة معاملة المزارعين الأسريين لمزارعهم على أنها مشروعات تجارية تتطلب إدارة حكيمة وروحا مقاولاتية تستند على رؤى مستقبلية تسهل في اتخاذ القرارات الإدارية بشأن: أي منتجات يوفرون؟ وأين وكيف وإلى من يبيعون؟ ويجب على الفلاحين أيضا أن يقرروا فيما أن يختاروا أن يتنافسوا في الأسواق المحلية أو في أسواق التصدير وكيفية عمل ذلك وكيفية الانضمام إلى جيرانهم للقيام بعمل جماعي والاستفادة من تخفيض التكاليف إلى غيرها من القرارات.

إن الابتكار في الزراعة الأسرية يرتبط ارتباطا قويا بزيادة الاستغلال التجاري، مع اعتماد الابتكار والاستغلال التجاري على دعم أحدهما للآخر مع العلم أن المزارع الأسرية ليست متشابهة، أيّ لا تملك جميعها القدرة على الابتكار واعتماد الإنتاج التجاري. **ويمكن تصنيف المزارع الأسرية على هذا الأساس كالتالي:**

- ✓ مزارع أسرية كبيرة هي بالأساس مشاريع أعمال تجارية كبيرة، وإن كانت تدار بواسطة أسر وتستخدم في الغالب اليد العاملة الأسرية.
- ✓ المزارع الأسرية الصغيرة أو متوسطة الحجم التي يكون توجهها سوقيا وتجاريا وتنتج فائضا للسوق المحلي، الوطني أو الدولي أو لديها القدرة على أن تصبح موجهة نحو السوق التجارية إذا حصلت على الحوافز السليمة وسبل الوصول إلى الأسواق.
- ✓ أصحاب الحيازات الصغيرة على مستوى الكفاف أو القريبين من مستوى الكفاف الذين ينتجون أساسا من أجل استهلاكهم الخاص وليس لديهم إلا قدرة قليلة أو معدومة على توليد فائض للسوق.[9]

الشكل رقم (02): تصنيف المزارع الأسرية حسب درجة الابتكار واعتماد الإنتاج التجاري.

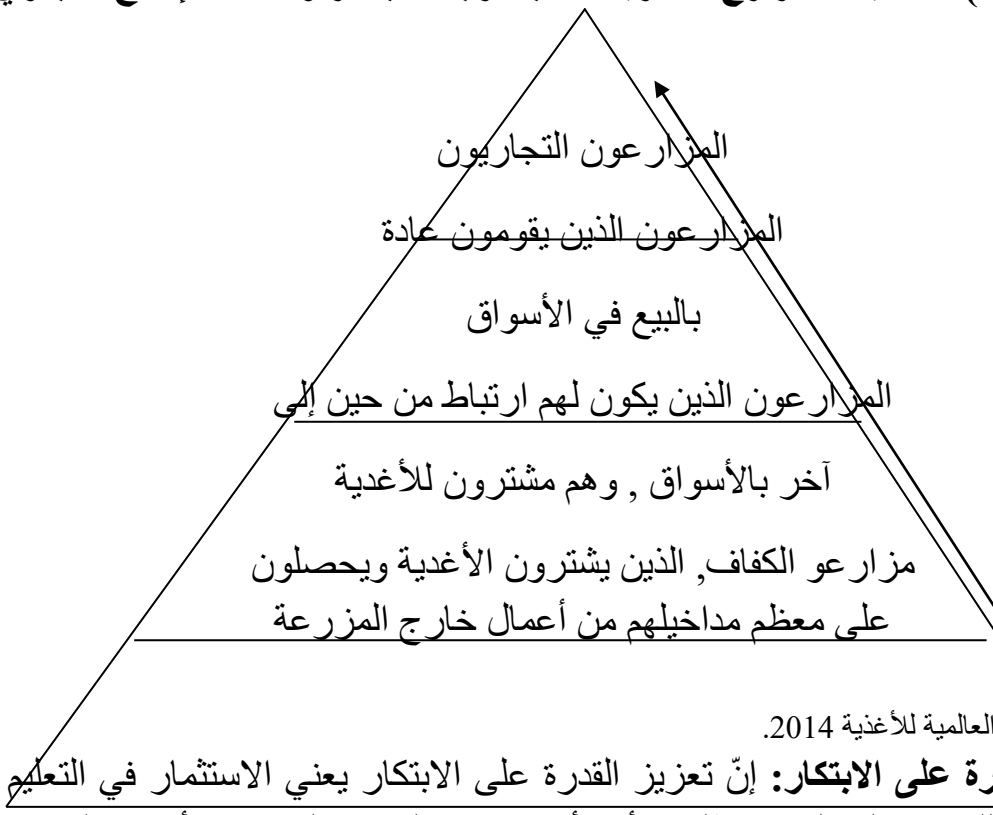

المصدر : المنظمة العالمية للأغذية 2014.

2-3- تطوير القدرة على الابتكار: إنّ تعزيز القدرة على الابتكار يعني الاستثمار في التعليم وفي تطوير المهارات للجهات الفاعلة، ويتطلب الأمر أيضا تقديم الحوافز لتشجيع الأفراد على استغلال مهاراتهم، وتطوير الذهنيات والممارسات السليمة. **وتشمل القدرة على الابتكار الجمع بين:**

- ✓ المهارات القيادية والإدارية وكذا المعارف والموارد؛
- ✓ الشراكات والتحالفات والشبكات التي تربط بين مصادر المعرفة المختلفة ومجالات النشاط الاجتماعي والاقتصادي؛
- ✓ الممارسات التي تشجع الميول الإبتكارية؛
- ✓ القدرة على التعلم والتحصيل المستمر , واستخدام المعارف بفعالية.
- ✓ السياسات الداعمة والحوافز وهياكل الحوكمة والقرارات الصائبة المؤدية إلى صنع السياسات الوجيهة.

كما أن تطوير الابتكار في مجال الزراعة الأسرية يصب من خلال ثلاث قنوات وهي:

أ- تطوير القدرات الفردية: من خلال التعليم والتدريب لتطوير مهارات الفلاحين المتوارثة وتحسينها لبلوغ مستويات أكثر تقدما لأجل الاستفادة من مصادر المعلومات الاستفادة من مصادر المعلومات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة، الأمر الذي يسهل لهم تبادل الخبرات واكتساب رغبة وميل للابتكار والإبداع. لذا نجد دولا مثل البرازيل والهند وماليزيا جعلت فكرة توليد وخلق رأسمال بشري ضمن أولويات استراتيجياتها للنمو الزراعي، فخصصت ميزانيات معتبرة للاستثمار في هذا المجال.

ب- تطوير القدرات التنظيمية: إن تمكن المزارعين الأسريين صغيري النطاق من ترتيب إجراءات جماعية من خلال منظمات المنتجين ومنظمات المجتمع المحلي الناشطة في هذا المجال هي فرصة لتنمية روح الابتكار لديهم من خلال احتكاكهم مع الجهات الفاعلة في نظام الابتكار من معاهد البحوث، وخدمات المشورة الخاصة والعامة. كما أن منظمات الفلاحين تيسير الوصول إلى مصادر المعرفة والمدخلات والأسواق، الأمر الذي يساهم في دعم توجه الابتكار الزراعي لديهم.

ج – إقامة بيئة تمكينية: لا يختلف إثنان حول أهمية تطوير القدرات البشرية والتنظيمية لتغدية الابتكار وتحفيزه، إلا أنهما غير كافيين لوحدهما في ظل غياب بيئة تمكينية جيدة الأداء، فالبيئة التمكينية تضمن:

- ✓ وجود سياسات وقواعد وضوابط تشجع الابتكار وتدعمه وتسهل مهام الأفراد والمنظمات لأداء وظائفها بأكثر فعالية.
- ✓ بنية تحتية تكفل تيسير الوصول إلى الأسواق من طرق ومرافق التخزين , توفير مصادر الطاقة والمياه، رأس المال (إعانات, قروض ميسرة...).[10] فالبيئة التمكينية تخلق المناخ المناسب للابتكار وتدعمه.

4– الفلاحة العائلية في الجزائر:

4-1- أرقام حول الفلاحة في الجزائر: تطرقت دراسة أعدها منتدى رؤساء المؤسسات حول الأمن الغذائي (2016) إلى المؤشرات الخاصة بإمكانيات ومحدوديات القطاع الفلاحي في الجزائر، سيتم التعرض لبعضها في ما يلي :

- ✓ المساحة الفلاحية المستعملة تقدر ب 8.5 مليون هكتار مقابل 7.5 مليون هكتار في سنة 1970؛
- ✓ المساحة الفلاحية المستعملة مقابل عدد السكان هي في تراجع مستمر 0.32 هكتار/ فرد في 1995 إلى أقل من 0.21 / فرد في 2016 أي انخفاض بنسبة 65 %؛
- ✓ الأراضي الهاجعة *(المساحات الزراعية التي تترك للراحة) تمثل 40 من المساحة الفلاحية المستعملة على المستوى الوطني مما يعكس هيمنة النمط الزراعي التوسعي على المشهد الفلاحي الوطني.
- ✓ الإمكانيات المائية تقدر بنحو 19 مليون $م^3$ / السنة , 14 مليون $م^3$ في الشمال و5 مليون $م^3$ في جنوب البلاد يتوفر على حوضين من المياه الجوفية: الأول تقدر مخزوناته ب 20 ألف مليار $م^3$ للماء والثاني ب 11 ألف مليار $م^3$.

✓ هيمنة الفلاحة العائلية : أكثر من 70 %من الأراضي المستغلة ذات طابع عائلي،[11] من خلال هذه الأرقام يتضح لنا الإمكانيات التي تزخر بها الفلاحة في الجزائر إلاّ أنّها غير مستغلة، بالإضافة الى النسبة المرتفعة لحجم الفلاحة العائلية الذي يعكس أهميتها وكذا توارث الطابع الفلاحي لأجيال متعاقبة الأمر يوجب استغلال هذا التوجه والاستثمار فيه للنهوض بهذا القطاع الاستراتيجي.

2-4- **أهمية تشجيع المقاولاتية في المجال الفلاحي**: تكمن أهمية تشجيع المقاولاتية في المجال الفلاحي من مدى أهمية الفلاحة في الإقتصاد الوطني والدور الريادي الذي تلعبه في تحقيق الأمن الغذائي وترقية الصادرات خارج المحروقات وبالتالي تحسين العجز في ميزانها التجاري. هذا من جهة ومن جهة أخرى تتمتع الجزائر بخصائص فلاحية هامة وهي لا تزال غير مستغلة كما يوضحه الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (03): توزيع الأراضي في الجزائر

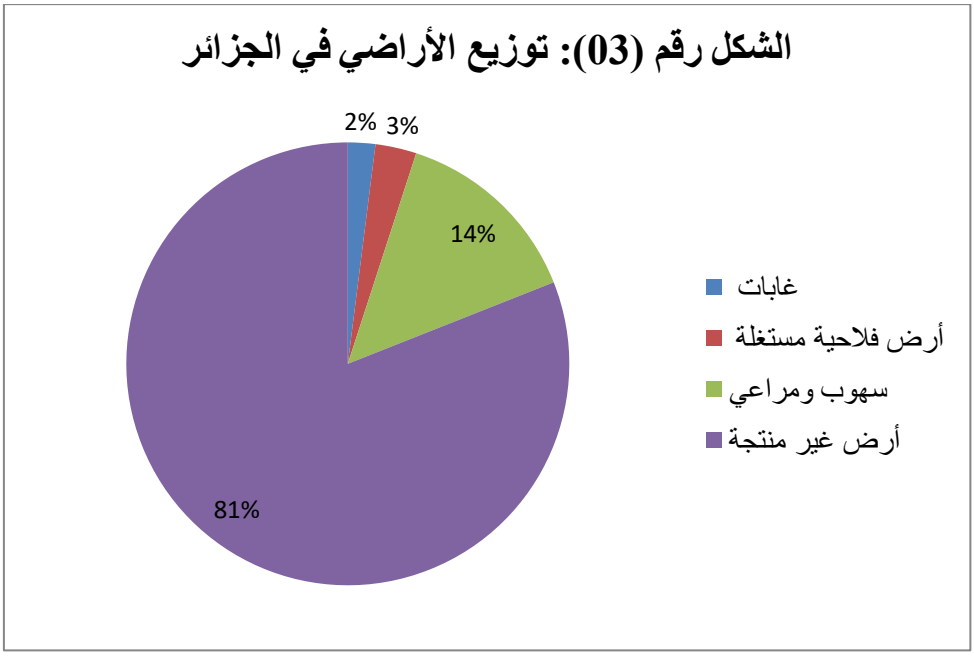

المصدر: .Badredine Benyoucef, revue agriculture, P12

فنسبة 3% هي نسبة قليلة تدعوا للتركيز وتفعيل الجهود لتشجيع الاستغلال الأمثل واستصلاح الأراضي والانتفاع من خيراتها بطرق مبتكرة وحديثة تضمن استدامة إنتاجيتها للأجيال القادمة.

3-4- **من الفلاحة العائلية إلى الفلاحة المقاولاتية**: الفلاحة العائلية تمثل شكل من أشكال تنظيم الإنتاج الزراعي تجمع استثمارات تتميز بوجود روابط متينة بين العائلة ووحدة الإنتاج (الأرض) من خلال تجنيد الجهد والعمل العائلي لخدمة المستثمرة الفلاحية. الجدول التالي يوضح نقاط التفرقة بين الفلاحة العائلية المحضة وبين الفلاحة المقاولاتية.

الجدول رقم (01) : معايير التفرقة بين أشكال الفلاحة.

	الفلاحة المقاولاتية.		الفلاحة العائلية.
	مؤسسة	مستثمرة أرباب عمل	مستثمرة عائلية
اليد العاملة	عمال أجراء	مختلطة ،وجود عمال دائمين	هيمنة عائلية ، عدم وجود أجراء دائمين
رأس المال	مساهمة	عائلية أو شراكة عائلات	عائلية
الإدارة	تقنية	عائلية	
الاستهلاك	ليس الهدف	المتبقية	استهلاك محلي كلي أو جزئي
الشكل القانوني	شركة مساهمة أو أنواع أخرى من الشركات	نظام استغلال ، أشكال تعاونيات ،نادرا شكل شركات	غير رسمي ، شكل مستثمر
طبيعة العقار	ارث رسمي أو ملكية		إرث غير مباشر رسمي أو غير رسمي

المصدر : Pierre-marie bose , cirad.oct 2014 Université antanaviro. https://aguitrop.cirad.fr

يعطي هذا الجدول تصور واضح عن معايير التفرقة بين الفلاحة العائلية و الفلاحة المقاولاتية ولكل منها نقاط قوة، فإذا صغنا الفلاحة العائلية في قالب مقاولاتي لتمكنا من تحسين أدائها و زيادة إنتاجيتها و مردوديتها على اعتبارها نواة القطاع الفلاحي الجزائري،و لعل أهم عامل لنجاح و استمرار المشروع المقاولاتي هو تبنيه لمبدأ الابتكار.

تشكل الفلاحة العائلية النشاط الرئيسي في القرى و المداشر والتجمعات السكانية الثانوية والمورد الأساسي لسوق الاستهلاك الغذائي المحلي. لذا يجب على الهيئات الداعمة للمقاولاتية في الجزائر من وكالات وصناديق دعم أن تقوم بالتكفل بالفلاحة العائلية وأخذ مشاكلها و معوقاتها على محمل الجد، وذلك بالنزول الى أرض الواقع و عمل احصاء جدي و دوري و دقيق لعدد المزارع الأسرية و تصنيفها ودراسة كل حالة على حدى.

يبدو الأمر مستغربا بعض الشيء لأننا اعتدنا على أن المقاول هو من يلجأ لهذه الهيئات و يطلب الدعم و المشورة كأول خطوة له، إلا أن الفلاح العائلي تبنى الفكرة و انطلق في تجسيدها رغم كل الحواجز و العراقيل لا لشيء إلا لأنه تربى و ترعرع على حب هذه المهنة و توارثها أب عن جد ،لذا هنا يكمن سر نجاح و تطور الفلاحة العائلية إذا ما تم تدعيمها و تبنيها من منظور مقاولاتي .

تجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الجزائر منذ استقلالها ،أجرت إحصائين زراعيين فقط، الأول سنة 1973 والثاني سنة 2001 ونشرت تقاريره سنة 2003 و هو ما تم الاعتماد عليه لإنجاز هذه الورقة البحثية.

4-4- **التعليم نقطة انطلاق الابتكار**: تمثل الدائرة النسبية الموالية المستوى التعليمي للأصحاب المستثمرات الفلاحية، وذلك من خلال توزيعهم على مختلف مستويات التعليم.

الشكل رقم (04) : التوزيع النسبي للمستوى التعليمي لأصحاب المستثمرات (2001)

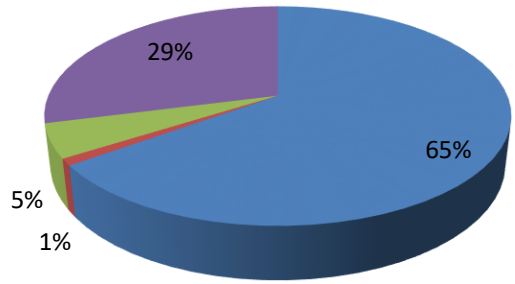

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات RGA 2001.

تشير بيانات الإحصاء الفلاحي عام 2001 أن 65%من أصحاب المستثمرات الفلاحية بدون أي مستوى تعليمي أي لم يتلقوا أي تعليم، و29% لديهم مستوى تعليمي ابتدائي ومتوسط، بينما من يملكون مستوى ثانوي لا يتجاوزون نسبة 5%، ونسبة 1%لهم مستوى جامعي.

تعكس لنا هذه النتائج الضعف الذي يشهده القطاع الفلاحي الجزائري في غياب التعليم الذي يعد محرك عملية الابتكار التي بدورها تبعث التقدم والتطور للمجال الزراعي، كما أنّ نسبة 1%من التعليم العالي تمثل لنا العزوف الواضح لخريجي الجامعات عن امتهان الفلاحة واعتمادها ضمن لائحة المشاريع المقاولاتية بصف مباشرة أو غير مباشرة.

أمّا فيما يخص مستوى التكوين الفلاحي فلا تتعدى نسبة أصحاب المستثمرات الفلاحية الحاصلين على تكوين فلاحي نسبة 2.7%، وهذه هي الأخرى نسبة لا تكفي للارتقاء بالفلاحة العائلية ولا بالقطاع الفلاحي بصفة عامة. كما أن الابتكار والروح المقاولاتية يتطلبان طاقة شبابية التي تكون أكثر ميلا للإبداع وحب الاكتشاف ولكن الإحصاء 2001 ، الذي صنف فيه أصحاب المستثمرات حسب الجنس و العمر ، أشارت بياناته إلى مايلي:

أ- فئة الإناث:

* 51% من صاحبات المستثمرات يتجاوز سنهن 60 سنة من بينهن 48 % عمرهن 70 سنة فما فوق. * 2.1 % من صاحبات المستثمرات لا يتعدى عمرهن 30 سنة.

ب- فئة الذكور :

* نسبة 36.2% من أصحاب المستثمرات يتجاوز عمرهم 60 سنة من بينهم 43.5 % عمرهم 70 سنة فما فوق. * ونسبة 5.5 % فقط تمثل الفئة الشبابية (30 سنة فما دون ذلك) أيّ أن من مجموع أصحاب المستثمرات تمثل النساء نسبة 4 %. و21 % من صاحبات المستثمرات لا يتجاوز عمرهن 30 سنة، وأكثر من 36 % من أصحاب المستثمرات الذكور يتجاوز عمرهم 60 سنة.[12] وإجمالا نجد أن نسبة الشباب متدنية وأن حصة الأسد ترجع إلى فئة الشيوخ التي لا تحبذ التغيير بشكل عام على عكس فئة الشباب التي تميل أكثر إلى حب الاستطلاع كما أن هذه الفئة تتمتع بإدراك أكبر للتكنولوجيات الجديدة والتعليم الأكثر حداثة , الأمر الذي

يعطيهم دورا مهما في ربط أسرهم في نظم الابتكار الأوسع نطاقا. وعليه يجب البدء بتدارك نقاط الضعف هذه والعمل على تحويلها إلى نقاط قوة بالاستثمار الجاد في رأسمال البشري وذلك من خلال تسطير برامج تعليمية وتوعوية على غرار المدارس الحقلية.

4-5- **ضرورة اعتماد المدارس الحقلية كمدخل لتشجيع الابتكار**: بدأت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أسلوب المدارس الحقلية للمزارعين في أوائل التسعينيات في مجال المكافحة المتكاملة للآفات في منطقة جنوب شرق آسيا وقد أدى نجاح هذا الأسلوب إلى امتداد هذا المدخل إلى دول عديدة في أمريكا اللاتينية وإفريقيا ومنها مصر في مجال المكافحة المتكاملة من خلال المشروع المصري الألماني للمكافحة المتكاملة (1996). وفي مجال النهوض بمحصول القطن من خلال البرنامج المصري الألماني لتطوير قطاع القطن، وفي مجال الخضر والفواكه من خلال المشروع الهولندي بمحافظة الفيوم(مصر) 1998 من خلال برنامج هادف، أكد على نجاح واستمرارية أسلوب المدارس الحقلية بالمحافظة كوسيلة عملية وعلمية لتعليم المزارعين ليصبحوا خبراء في إدارة مزارعهم. يتضمن أسلوب المدارس الحقلية:

- ✓ تحسين وتطوير العلاقة بين المرشد الزراعي والمزارع والباحث؛
- ✓ تنمية قدرة المزارع على مواجهة المشكلات التي تعترضه بشكل فردي أو جماعي؛
- ✓ تنمية مهارة المزارعين وتحديدا احتياجاتهم وأولوياتهم؛
- ✓ إعطاء المسؤولية للمزارعين لتحقيق أفضل استخدام لمواردهم؛
- ✓ تحسين مهارة الاعتماد على الذات؛
- ✓ عمل الفلاحين في إطار المشاركة والعمل الجماعي (لربح الوقت، الجهد، التكاليف)؛
- ✓ جعل قراراتهم تستند على الملاحظة والتحليل والفهم؛
- ✓ التعلم بالخبرة والممارسة بدلا من مجرد إتباع التوصيات؛
- ✓ تحويل الفلاح من فلاح سلبي متلقي للتعليمات إلى صانع قرار يتمتع بالاستقلالية؛
- ✓ تطوير دور المرشد الزراعي من مجرد ناقل للمعلومة إلى ميسر لتنمية وعي ومهارات الفلاحين.[13]

وتجدر الإشارة في هذا الصدر إلى تجربة المدرسة الحقلية بولاية سطيف وذلك بالشراكة مع مركز التكوين المهني لمنطقة رأس الماء (سيدي بلعباس) التي تعتبر جديرة وفريدة من نوعها حيث تمكنت هذه المدرسة في ظرف وجيز من تكوين 3 دفعات لما مجموعه 300 شاب مستثمر في مجال تربية الأبقار في إطار مشاريع ANSEG وCNAC فحبذا لو تعمم مثل هذه المدارس في باقي ولايات الوطن.[14]

النتائـــــــــج : خلصت هذه الورقة إلى:

- ✓ توضيح حجم الفلاحة العائلية من مجموع القطاع الفلاحي على الصعيد الوطني والعالمي وتبين أنها نواة النشاط الزراعي وعامل مهم لتحقيق الأمن الغذائي والمصدر الأول لتأمين الغداء العالمي .

- ✓ للمقاولاتية صفات وشروط إذا ما توفرت حققت قفزة نوعية بالنهوض باقتصاديات الدول النامية على غرار الجزائر.
- ✓ العمل على تحويل المزارع الأسرية والارتقاء بها إلى مستوى المشاريع المقاولاتية فرصة أمام الشباب المشبع بالروح المقاولاتية لترقية القطاع الفلاحي بالجزائر.
- ✓ تبني الجهات الداعمة للمقاولاتية للمزارع الأسرية واحتضانها يزيد من تنظيمها ويقضي على نقاط ضعفها , كما أنه يزيد من استقطاب الشباب وجذبهم نحو القطاع الفلاحي .
- ✓ تبني مفهوم الابتكار ينطلق من فكرة الحرص على التعليم والتكوين والاستثمار بصفة عامة في رأس المال البشري الزراعي.
- ✓ الابتكار يضمن ديمومة واستمرارية المشاريع ويكفل تحقيق أهدافها .

التوصيات:

- ✓ القيام بإحصاء شامل وعام للقطاع الفلاحي بالجزائر .
- ✓ إعطاء الفلاحة العائلية حجمها الحقيقي بالوقوف على مشاكلها ومحاولة دعمها .
- ✓ تبني المزارع الأسرية كمشاريع مقاولاتية وتقديم الدعم المادي والفني لها .
- ✓ التركيز على الإرشاد والتكوين الفلاحي بتعميم إعتماد المدارس الحقلية.
- ✓ محاولة إشباع الشباب الجامعي خاصة خريجي المعاهد والكليات الزراعية بالروح المقاولاتية , من خلال الدورات التكوينية وكذا إدراج مواد خاصة بالمقاولاتية في البرنامج الدراسي .
- ✓ إستغلال الشراكات والإتفاقيات الإقليمية المبرمة من طرف الجزائر في نقل تجارب وخبرات الدول المتقدمة في مجال الإبتكار الزراعي.

قائمة المراجع والتهميش :

[1]- الجودي محمد علي ، نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي دراسة علي عينة من طلبة جامعة الجلفة ،أطروحة دكتوراه في علوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015، ص ص: 11-14.

[2]- شعيب بونوة ،سعاد بوزيدي ،المقاولة و التنمية الاقتصادية حالة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،مداخلة ضمن الندوة الدولية حول المقاولة و الابداع في الدول النامية ،خميس مليانة ، الجزائر ،2007، ص37

[3]- المنظمة العالمية للزراعة FAO، الابتكار في الزراعة الأسرية ، تقرير المنظمة العالمية للأغذية، 2014،ص9.

[4]- Agence française de developpement ,agriculture familiale sur le site : http :www.afd.fr

[5]- نشرة اعلامية رقم 4 الثلاثي الرابع /2013 للمكتب الفرعي الاقليمي لمنظمة الأغذية العالمية لشمال افريقيا، ص1

[6] - عمار حسين بشير عبد الله ، الزراعة الأسرية تدعم الاكتفاء الذاتي من الانتاج المحلي ،ورقة مقدمة بمناسبة يوم الغذاء العالمي 2014،السودان ،ص1

[7] - مرجع سبق ذكره ص ص11.9

[8]- المرجع نفسه ص 34

[9]- المرجع نفسه ص ص22-24.

[10]- المرجع نفسه ص73

* المساحات الزراعية التي تترك للراحة

[11]- الفلاحة الجزائرية إمكانيات و محدوديات - وكالة الأنباءالجزائرية ،مقال نشر20 يونيو 2016 على الموقع WWW.APS.DZ

[12]- Recensement general de l'agriculture , RGA 2001, rapport général des résultats définitifs.juin 2003.p p40-43

[13] - إجلال شعراوي ، المدارس الحقلية، الإدارة المركزية للإرشاد الزراعي ، جمهورية مصر العربية، مقال منشور على الموقع www.caaes.org

[14]- BadreddineBen Youcef (revue agriculture, numéro spécial 1 (2016) le rôle de l'agriculture dans le développement économique et social qu'en-il de l'Algérie?. p28 .